Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

19 Décembre 2011
19 دجنبر 2011

AL BAYANE

Colloque de Dakhla sur l'histoire et le patrimoine sahariens

Hommage à l'anthropologue français Pierre Bonte

Les participants au colloque international tenu à Dakhla sur "l'histoire, la mémoire et le patrimoine sahariens : recherche, préservation et muséalisation" ont rendu, samedi soir, un vibrant hommage à l'illustre anthropologue français, Pierre Bonte.

Lors d'une cérémonie organisée en marge de ce colloque, initié sous le Haut patronage de SM le Roi Mohammed VI par le conseil national des droits de l'homme (CNDH), plusieurs experts et chercheurs ont apporté leur témoignage sur l'apport singulier de cet éminent anthropologue et directeur de recherche au centre national de recherche scientifique en France qui a consacré de nombreuses recherches au monde touareg et aux sociétés tribales sahariennes.

Ils ont salué à cette occasion la pertinence des recherches anthropologiques et ethnographiques effectuées pendant une quinzaine d'année par Bonte sur le terrain saharien dans les pays de l'Afrique du nord et de l'Ouest.

Cette cérémonie s'est déroulée en présence notamment du président du CNDH, Driss El Yazami et du directeur de l'agence de promotion et de développement des provinces du sud, Ahmed Hajji.

Né en 1942, M. Bonte a plusieurs publications à son actif, dont "L'Emirat de l'Adrar mauritanien : Harîm, compétition et protection dans une société tribale saharienne" (2008), "la montagne de fer, La SNIM, une société minière du Sahara mauritanien à l'heure de la mondialisation" (2001) et "épouser au plus proche, Inceste, prohibitions et stratégies matrimoniales autour de la Méditerranée" (1994).

Organisé dans le cadre du suivi des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation en matière d'archive, d'histoire et de mémoire, ce conclave scientifique de deux jours, a été couronné par l'annonce de la création prochainement d'un musée à Dakhla et d'un centre des recherches et des études sahraouies à la faculté des lettres et des sciences humaines Agdal-Rabat (université Mohammed V).

Initié en partenariat avec l'agence pour la promotion et le développement économique et social des provinces du sud, la Région et la wilaya de Oued Eddahab-Lagouira, la Faculté des lettres et des sciences humaines de Rabat (université Mohammed V-Agdal) et l'Office chérifien des phosphates, ce colloque international a connu la participation d'un parterre d'historiens, de sociologues, d'anthropologues, de professeurs universitaires et d'experts en provenance du Maroc et de neuf autres pays étrangers (France, Espagne, Portugal, Mexique, Etats-Unis, Qatar, Sénégal, Mauritanie et Niger).

Revue l'Homme

الحركة
ALHARAKA

الأرشيفات الأجنبية حول الصحراء منجم ثمين من الوثائق

أكد باحثون مغاربة وأجانب الجمعة الماضية بالداخلة، أن الأرشيفات الاجنبية حول الصحراء توفر رصيدا من المعلومات تمكن دراستها الدقيقة والتعمق فيها من استنباط مختلف مراحل تاريخ المنطقة.

واعتبر الباحثون المشاركون في الندوة المنظمة بالداخلة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حول موضوع «التاريخ، الذاكرة والتراث الصحراوي» أن هذه الارشيفات الاجنبية خاصة الإسبانية والفرنسية وكذلك الإفريقية تقدم مصادر متنوعة وتشكل بالتالي رصيدا وثائقيا هاما بإمكانه تقديم معلومات حول أوجه التطور التاريخي للمنطقة.

وحسب بيرنابي لوبيز أستاذ بالجامعة المستقلة لمدريد وعضو لجنة (أفيروس) فإن ضابطا عسكريا إسبانيا كان قد كتب في سنة 1905 تقريرا كبيرا من أزيد من 150 صفحة عن شبه جزيرة الداخلة وثرواتها الطبيعية، مشيرا إلى أن هذه الوثيقة، التي ظل يحتفظ بها دبلوماسي إسباني سابق، تكتسي أهمية بالغة لمعرفة حقبة هامة من التاريخ الإستعماري بالمنطقة.

ومن جهتها أعطت ة فطومة ديارا سيسي مسؤولة بمديرية الأرشيف بالسنغال لمحة عن الأعمال العلمية والوثائق التي تطرقت لتاريخ الصحراء المتضمنة في الوثائق التي تتوفر عليها خزانة الأرشيف السنغالية.

واستحضرت في هذا الإطار مجموعة من المؤلفات التاريخية لخزانة الأرشيف السنغالية المرتبطة ببعض الأحداث التاريخية التي شهدتها المنطقة.

ومن جانبه ركز الجيلالي عدناني، أستاذ باحث ورئيس شعبة بجامعة محمد الخامس أكدال الرباط، مداخلته حول الأرشيف الذي أنجزه الأوربيون حول الصحراء منذ القرن السادس عشر والذي يحتفظ به حاليا بمركز الارشيفات بإكس بروفانس بفرنسا.

وتمحورت مداخلات باحثين إسبان حول مرحلة الإستعمار الإسباني بالمنطقة والوثائق الغنية التي خلفها الجنود الإسبان المقيمين بالصحراء آنذاك.

ونعرف الندوة، التي تختتم بشراكة مع وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم جنوب المملكة وولاية جهة واد الذهب لكويرة وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (جامعة محمد الخامس أكدال) ومجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، مشاركة حوالي ثلاثين مختصا في التاريخ وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا وأساتذة جامعيين وخبراء من المغرب ومن تسع دول هي فرنسا وإسبانيا والبرتغال والمكسيك والولايات المتحدة وقطر والسنغال وموريتانيا والنيجر.

ويتضمن برنامج هذه التظاهرة العلمية العديد من المحاور منها، على الخصوص، وضعية البحث التاريخي حول الصحراء، وأرشيف الفترة الاستعمارية (إسبانيا-فرنسا)، والتاريخ الشفاهي، والتراث المادي وغير المادي بالصحراء، والتراث ومنهجيات وطرق تحديد وجرد وحفظ الذاكرة، والتراث والسياسات الثقافية الوطنية والدولية، ومسار التوثيق المتحفي للتراث غير المادي.

Revue de Presse du Conseil National

الأحداث المغربية

الداخلة

ندوة الذاكرة والتراث الصحراوي

◄ بابا لعسري

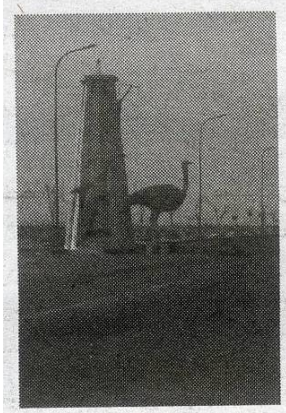

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومي 16 و 17 دجنبر 2011 بمدينة الداخلة، ندوة دولية حول «التاريخ والذاكرة والتراث الصحراوي: البحث والصيانة والحفظ في المتاحف»، ويهدف هذا اللقاء، المندرج في إطار متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الأرشيف، التاريخ والذاكرة التي يضطلع بها المجلس، إلى الاطلاع على وضعية البحث التاريخي حول منطقة الصحراء الأطلنتية واستكشاف مسارات جديدة للبحث، من خلال تناول قضايا ذات صلة بالتاريخ والذاكرة والتراث وجعل مسألة المنهجية في صلب التفكير.

وسيشهد هذا اللقاء، المنظم بشراكة مع وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم جنوب المملكة، ولاية جهة وادي الذهب لكويرة، جهة وادي الذهب لكويرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (جامعة محمد الخامس، اكدال) ومجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، حضور نحو ثلاثين مشاركا من مختصين في التاريخ، وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا، وأساتذة جامعيين وخبراء من المغرب ومن تسع دول هي فرنسا، إسبانيا، البرتغال، المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية، قطر، السينغال، موريتانيا والنيجر.

وسيعرف اللقاء تكريم السيد «بيير بونت»، مدير أبحاث بالمركز الوطني للبحث العلمي بفرنسا وعضو في مختبر الأنثروبولوجيا الاجتماعية في «كوليج فرنسا» بباريس وهو متخصص في مجتمع الطوارق والبيضان.

Revue de Pr... de l'Homme

المغربية

الإعلان عن قرب إحداث متحف صحراوي بمدينة الداخلة

الداخلة (و م ع) – أعلن المدير العام لوكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية، أحمد حجي، أول أمس السبت بالداخلة، عن قرب إحداث متحف صحراوي بمدينة الداخلة. وأوضح حجي، خلال الجلسة الختامية للندوة الدولية المنظمة تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس حول "التاريخ، الذاكرة والتراث الصحراوي"، أنه سيجري في هذا الإطار التوقيع على اتفاقية للشراكة بين وكالة إنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية، ومجموعة المكتب الشريف للفوسفات، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلسين البلدي والإقليمي للانجاز هذا المشروع.

كما أعلن عن قرب إحداث مركز للأبحاث الحسانية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (جامعة محمد الخامس – أكدال)، في إطار اتفاقية شراكة سيجري التوقيع عليها بين الوكالة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والجامعة.

وأكد حجي أن هذين المشروعين يحملان قيمة مضافة للحياة الثقافية بالمنطقة، وسيساهمان في تعزيز الجهود الرامية إلى التعريف بالتراث المحلي، وتعميق البحث حول تاريخ هذا الجزء من المملكة. وتروم هذه الندوة، التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار "متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الأرشيف، التاريخ والذاكرة"، الاطلاع على وضعية البحث التاريخي حول منطقة الصحراء، واستكشاف مسارات جديدة للبحث.

وعرف هذا اللقاء العلمي مشاركة ثلة من المؤرخين والمختصين في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وأساتذة جامعيين وخبراء من المغرب ومن فرنسا وإسبانيا والبرتغال والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية وقطر والسنغال وموريتانيا والنيجر.

وتضمن برنامج هذه التظاهرة العلمية العديد من المحاور منها، "وضعية البحث التاريخي حول الصحراء"، و"أرشيف الفترة الاستعمارية (إسبانيا–فرنسا)"، و"التاريخ الشفاهي"، و"التراث المادي واللا مادي بالصحراء"، و"التراث ومنهجيات وطرق تحديد وجرد وحفظ الذاكرة"، و"التراث والسياسات الثقافية الوطنية والدولية"، و"مسار التوثيق المتحفي للتراث غير المادي".

Revue de Presse du Co

الحركة
ALHARAKA

تكريم بيير بونت على هامش الندوة الدولية حول «التاريخ الذاكرة والتراث الصحراوي» بالداخلة

قام المشاركون في الندوة الدولية حول موضوع «التاريخ، الذاكرة والتراث الصحراوي»، اول امس بالداخلة، بتكريم عالم الأنثروبولوجيا الفرنسي الشهير بيير بونتي.وقدم العديد من الخبراء والباحثين، خلال الحفل الذي نظم على هامش اللقاء، الذي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، شهادات حول المساهمة الفريدة من نوعها لهذا الأنثروبولوجي البارز ومدير الأبحاث في المركز الوطني للبحث العلمي في فرنسا والذي كرس الكثير من الأبحاث لمجتمع الطوارق والقبائل الصحراوية.

وأشادوا بهذه المناسبة بأهمية البحوث الأنثروبولوجية والإثنوغرافية التي أجريت طوال خمسة عشر عاما من طرف بونت حول المنطقة الصحراوية في بلدان شمال وغرب أفريقيا. وجرى الحفل بحضور رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليازمي والمدير العام لوكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم الجنوب السيد أحمد حجي.

وللسيد بونت، الذي ولد سنة 1942، العديد من المؤلفات منها «إمارة أدرار الموريتانية، الحريم، التنافسية والحماية في مجتمع قبلي صحراوي (2008)» و«جيل الحديد، الشركة الوطنية للصناعة والمعادن، شركة معادن في موريتانيا زمن العولمة (2001)» و«الزواج بين الأقارب. زنا المحارم، المحظورات واستراتيجيات الزواج في حوض البحر الأبيض المتوسط» (1994).

وقد توج هذا اللقاء، الذي نظم في إطار متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال التاريخ والأرشيف والذاكرة، بالاعلان عن إنشاء قريبا لمتحف بالداخلة ومركز البحوث والدراسات الصحراوية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكدال الرباط (جامعة محمد الخامس).وعرفت هذه الندوة، التي نظمت بشراكة مع وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم جنوب المملكة وولاية جهة واد الذهب لكويرة وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (جامعة محمد الخامس-أكدال) ومجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، مشاركة حوالي ثلاثين مختصا في التاريخ وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا وأساتذة جامعيين وخبراء من المغرب ومن تسع دول هي فرنسا وإسبانيا والبرتغال والمكسيك والولايات المتحدة وقطر والسنغال وموريتانيا والنيجر.

Revue de Presse du Conseil National des droits

Colloque de Dakhla : Hommage à l'anthropologue Pierre Bonte

Les participants au colloque international tenu à Dakhla sur «l'histoire, la mémoire et le patrimoine sahariens : recherche, préservation et muséalisation» ont rendu, samedi soir, un vibrant hommage à l'illustre anthropologue français, Pierre Bonte. Lors d'une cérémonie organisée en marge de ce colloque, initié sous le Haut patronage de S.M. le Roi Mohammed VI par le conseil national des droits de l'homme (CNDH), plusieurs experts et chercheurs ont apporté leur témoignage sur l'apport singulier de cet éminent anthropologue et directeur de recherche au centre national de recherche scientifique en France qui a consacré de nombreuses recherches au monde touareg et aux sociétés tribales sahariennes.

Ils ont salué à cette occasion la pertinence des recherches anthropologiques et ethnographiques effectuées pendant une quinzaine d'année par Bonte sur le terrain saharien dans les pays de l'Afrique du nord et de l'Ouest.

Cette cérémonie s'est déroulée en présence notamment du président du CNDH, Driss El Yazami et du directeur de l'Agence de promotion et de développement des provinces du Sud, Ahmed Hajji.

Né en 1942, Bonte a plusieurs publications à son actif, dont «L'Emirat de l'Adrar mauritanien : Harîm, compétition et protection dans une société tribale saharienne» (2008), «la montagne de fer, La SNIM, une société minière du Sahara mauritanien à l'heure de la mondialisation» (2001) et «épouser au plus proche, Inceste, prohibitions et stratégies matrimoniales autour de la Méditerranée» (1994).

Organisé dans le cadre du suivi des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation en matière d'archive, d'histoire et de mémoire, ce conclave scientifique de deux jours, a été couronné par l'annonce de la création prochainement d'un musée à Dakhla et d'un centre des recherches et des études sahraouies à la faculté des lettres et des sciences humaines Agdal-Rabat (Université Mohammed V).

Initié en partenariat avec l'agence pour la promotion et le développement économique et social des provinces du sud, la Région et la wilaya de Oued Eddahab-Lagouira, la Faculté des lettres et des sciences humaines de Rabat (Université Mohammed V-Agdal) et l'Office chérifien des phosphates, ce colloque international a connu la participation d'un parterre d'historiens, de sociologues, d'anthropologues, de professeurs universitaires et d'experts en provenance du Maroc et de neuf autres pays étrangers (France, Espagne, Portugal, Mexique, Etats-Unis, Qatar, Sénégal, Mauritanie et Niger).

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

ثقافة وفن

تكريم الأنثروبولوجي بيير بونت بالداخلة

قام المشاركون في الندوة الدولية حول موضوع "التاريخ, الذاكرة والتراث الصحراوي",بالداخلة, بتكريم عالم الأنثروبولوجيا الفرنسي الشهير بيير بونتي.

وقدم العديد من الخبراء والباحثين, خلال الحفل الذي نظم على هامش اللقاء, شهادات حول المساهمة الفريدة من نوعها لهذا الأنثروبولوجي البارز ومدير الأبحاث في المركز الوطني للبحث العلمي في فرنسا والذي كرس الكثير من الأبحاث لمجتمع الطوارق والقبائل الصحراوية .

وأشادوا بهذه المناسبة بأهمية البحوث الأنثروبولوجية والإثنوغرافية التي أجريت طوال خمسة عشر عاما من طرف بونت حول المنطقة الصحراوية في بلدان شمال وغرب أفريقيا .

وجرى الحفل بحضور رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليازمي والمدير العام لوكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم الجنوب أحمد حجي .

ولبونت ,الذي ولد سنة 1942 ,العديد من المؤلفات منها "إمارة أدرار الموريتانية ,الحريم, التنافسية والحماية في مجتمع قبلي صحراوي (2008)", و"جيل الحديد ,الشركة الوطنية للصناعة والمعادن, شركة معادن في موريتانيا زمن العولمة "(2001)و"الزواج بين الأقارب. زنا المحارم, المحظورات واستراتيجيات الزواج في حوض البحر الأبيض المتوسط" (1994).

وقد توج هذا اللقاء ,الذي نظم في إطار متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال التاريخ والأرشيف والذاكرة, بالاعلان عن إنشاء قريبا لمتحف بالداخلة ومركز البحوث والدراسات الصحراوية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكدال الرباط)جامعة محمد الخامس.(

وعرفت هذه الندوة ,التي نظمت بشراكة مع وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم جنوب المملكة وولاية جهة واد الذهب لكويرة وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (جامعة محمد الخامس-أكدال) ومجموعة المكتب الشريف للفوسفاط, مشاركة حوالي ثلاثين مختصا في التاريخ وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا وأساتذة جامعيين وخبراء من المغرب ومن تسع دول هي فرنسا وإسبانيا والبرتغال والمكسيك والولايات المتحدة وقطر والسنغال وموريتانيا والنيجر.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

إنطلاق أشغال الندوة العلمية حول الذاكرة الصحراوية

إنطلقت اليوم الجمعة : 16 دجنبر بمدينة الداخلة أشغال الندوة العلمية الدولية حول: "التاريخ والذاكرة والتراث الصحراوي: البحث والصيانة والحفظ في المتاحف" ، و المنظمة من طرف المجلس الوطني لحقوق الانسان بشراكة مع وكالة الجنوب و ولاية جهة وادي الذهب الكويرة و المكتب الشريف للفوسفاط.

و يندرج هذا اللقاء الدولي الهام في إطار متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الأرشيف، التاريخ والذاكرة" التي يضطلع بها المجلس، إلى الإطلاع على وضعية البحث التاريخي حول منطقة الصحراء الأطلنتية واستكشاف مسارات جديدة للبحث من خلال تناول قضايا ذات صلة بالتاريخ والذاكرة والتراث وجعل مسألة المنهجية في صلب التفكير.

و قد تميزت أشغال اليوم الأول من هذه الندوة العلمية التي تمتد على مدار يومين بمناقشة جملة من المواضيع الهامة حول حصيلة و آفاق الأرشيف المتعلق بالذاكرة الصحراوية و تاريخ المنطقة من خلال سبر أغوار الأرشيف الاستعماري ، كما تناول الأساتذة الباحثون علاقة الذاكرة التاريخية و الذاكرة الجماعية بالتاريخ من خلال جملة من العروض العلمية و الأكاديمية الشيقة التي تفاعل معها الحاضرون.

كما عرف نفس اليوم تدشين "المتحف الصغير للمغرب الصحراوي" و الذي تم إنجازه من طرف وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية ، و هو الحفل الذي حضره كل من رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان السيد ادريس اليزمي و السيد أحمد حجي مدير وكالة الجنوب و والي جهة وادي الذهب الكويرة السيد حميد شبار و السيد رئيس الجهة المامي بوسيف و ثلة من المنتخبين و فعاليات المجتمع المدني بالجهة.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

المتحف الصغير للمغرب الصحراوي في صور

تقدم الداخلة نيوز لزوارها الكرام صورا للمتحف الصغير للمغرب الصحراوي الذي تم تدشينه اليوم الجمعة:16 دجنبر 2011 بمدينة الداخلة من طرف والي الجهة السيد حميد شبار و السيد أحمد حجي مدير وكالة الجنوب ممولة المشروع و بحضور السيد ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان.

بعض جوانب المتحف الصغير :

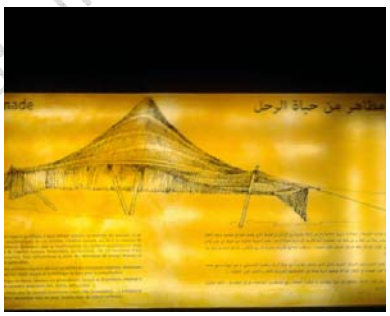

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

dakhlanews.ne

إختتام أشغال ندوة حول الذاكرة والتاريخ والثرات الصحراوي بالداخلة

اختتمت اليوم السبت:17 دجنبر الجاري بمدينة الداخلة أشغال الندوة الدولية المنظمة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحت عنوان:"التاريخ و الذاكرة و التراث البحث والصيانة و الحفظ في المتاحف : الصحراوي".

حفل الاختتام تميز بكلمة السيد حميد شبار والي جهة وادي الذهب الكويرة التي أكد فيها على أن اختتام أعمال هذا الملتقى العلمي الهام يتطلب من جميع الحاضرين استحضار التاريخ و الذاكرة و ضرورة حفظهما و صيانتهما كدعامتين أساسيتين لصيانة و إشاعة ثقافة احترام حقوق الإنسان.

و هو الهدف النبيل الذي لن يتأتى إدراكه إلا من خلال البحث و الصيانة للتراث الحساني و وضعه في المتاحف ، و حسب السيد الوالي هذا يتطلب من جهة تجنيد أطر و خبراء من أساتذة و طلبة باحثين في هذا الورش الهام ، هذا فضلا عن تحفيزهم من خلال إنشاء و دعم مراكز جامعية متخصصة للبحث.

كما ثمن السيد الوالي الخطوة التي أقدمت عليها جامعة محمد الخامس بالرباط من خلال إنشائها مركزا متخصصا للدراسات الحسانية ، و أشاد بالقيمة العلمية العالية للمحاضرات التي حضرها ، كما أبدى أسفه لعدم تمكنه من التمتع بالاستمتاع بمحاضرات أخرى بسبب انشغاله بالتزاماته المهنية.

أما السيد أحمد حجي مدير وكالة الجنوب فقد زف للحاضرين مفاجأتين سارتين الأولى تتعلق بتفعيل الاتفاقية الخاصة بمركز الدراسات الحسانية خلال الأسابيع المقبلة ، أما المفاجأة الثانية فتتعلق بعقد شراكة بين وكالة الجنوب و المجلس الجهوي و بلدية الداخلة و المكتب الشريف للفوسفاط و المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل إطلاق دراسة من طرف مكتب دولي متخصص لإنجاز متحف بمواصفات عالمية بالداخلة و الذي سيشكل برأيه إضافة نوعية للأقاليم الجنوبية.

من جهته أنصب تدخل ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان على تقديم تشكراته الخالصة لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاح هذا الملتقى العلمي الهام ، و الذي حسب رأيه يجب النظر إليه في إطار السياق العام الذي يندرج في إطاره ، ذلك أنه منذ يناير 2006 تاريخ نهاية أعمال هيئة الإنصاف و المصالحة و تقديم توصياتها ، كان حفظ الذاكرة في صلب الاهتمام ، حيث تمت المساهمة في نشر و توزيع عشرات الكتب عبارة عن شهادات عن تاريخ المغرب المعاصر.

و أضاف أن شهر فبراير المقبل سيعرف طبع ما يقارب ثلاثين كتابا و إنجاز عدد كبير من الأفلام السينمائية ، و قد انصبت مختلف الجهود على ثلاث نقاط أساسية:

- التصويت سنة 2007 على القانون العصري للأرشيف ، و إنشاء مؤسسة أرشيف المغرب.
- إطلاق ورش كبير لجرذ حالة الأرشيف العام للمغرب.
- إطلاق ماستر متخصص في كتابة التاريخ المعاصر .

و قد طمأن السيد اليزمي الحاضرين بأن هذه الندوة العلمية ليست مجرد ندوة موسمية عابرة ، و لكنها نقطة البداية للتفكير في آليات متابعة الخلاصات و التوصيات الصادرة عنها ، و هو الدور الذي سيضطلع به المركز المتخصص الذي سيتم إحداثه لصون و حفظ التراث و الذاكرة الصحراوية من خلال المشاركة الفعالة للمجتمع المدني كشريك أساسي في هذا الإطار.

و أختتم السيد اليزمي كلمته بإخبار الحاضرين بأنه سيشرف يوم الأحد على تنصيب اللجنة المحلية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان للداخلة و أوسرد، لينتقل في وقت لاحق إلى كل من العيون و كليميم من أجل تنصيب لجانها المحلية.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'homme

دورة تكوينية بالرباط حول موضوع السيدا وحقوق الإنسان لفائدة أطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان العاملين في مجال الحماية

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان, والبرنامج المشترك للأمم المتحدة حول داء فقدان المناعة المكتسب, والبرنامج الوطني لمحاربة داء فقدان المناعة المكتسب, ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو), يومي 17 و18 دجنبر الجاري بالرباط, دورة تكوينية حول موضوع السيدا وحقوق الإنسان لفائدة أطر المجلس العاملين في مجال الحماية.

وأوضح بلاغ للمجلس الوطني أن هذه الدورة التكوينية, التي تندرج في إطار تنفيذ مشروع "دعم حماية حقوق الأشخاص المصابين والحاملين لفيرويس السيدا", تهدف إلى تعزيز قدرات المشاركين في مجال التوجيه والدعم القانوني للأشخاص المصابين بداء فقدان المناعة المكتسب والحاملين له.

وأضاف البلاغ أن تحقيق هذا الهدف يمر, أساسا, عبر تقوية المعارف حول داء السيدا والإحاطة الكاملة بالبيئة التي يعيش فيها المصابون بالداء والوعي بحجم التمييز والوصم الذي يعاني منه المصابون بداء فقدان المناعة المكتسب.

ويشمل برنامج هذه الورشة, التي سيستفيد منها نحو عشرين مشاركا من أطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان, سواء على المستوى المركزي أو الجهوي, العديد من المحاور تهم, على الخصوص, تقديم "الوضعية الوبائية لفيروس السيدا على المستوى الوطني" و"الجوانب القانونية والتنظيمية لحقوق الأشخاص المصابين بفيروس السيدا والحاملين له" و"السيدا و"دعم الحماية "?هل النساء والرجال متساوون في التعرض للتمييز بسبب الإصابة بفيروس السيدا .. ومقاربة النوع والدفاع عن حقوق الأشخاص المصابين بداء فقدان المناعة المكتسب والحاملين له .. كيف يمكن مكافحة الوصم والتمييز المرتبطين بداء السيدا ؟".

وذكر البلاغ بأن هذا المشروع يندرج في إطار جهود المجلس الرامية إلى النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خاصة الحق في الصحة, وكذا في إطار جهوده لمكافحة جميع أشكال التمييز والوصم, خاصة في حق الأشخاص المصابين بداء السيدا.

ويهدف هذا المشروع, حسب البلاغ, إلى تعزيز إدراج المقاربة الحقوقية في جهود مكافحة السيدا, وتشجيع وضع آلية لحماية الأشخاص المصابين بفيروس السيدا والحاملين له الذين يتعرضون للتمييز والتهميش جراء إصابتهم بالداء.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

في ندوة «سنة عدم الإفلات من العقاب « إحياء لذكرى أحداث 14 دجنبر و ضحايا أهرمومو

حقوقيون يدعون بنكيران إلى إشهار المساءلة في حق ناهبي المال العام

■ محمد حرودي ■

قال عبد العزيز النويضي إن « أحد المعايير التي سنحكم بها على حكومة عبد الإله بنكيران والبرلمان الجديد هو التقدم الذي سيحرزونه في مناهضتهم لسياسة الإفلات من العقاب باعتباره أحد أكبر الملفات التي تنتظر الحكومة الجديدة والعهد الجديد للدولة المغربية لما بعد دستور فاتح يوليوز ، خصوصا وأن هيئة الإنصاف والمصالحة فشلت في إنهاء هذه الظاهرة التي تؤرق كل المغاربة بمختلف مواقعهم وصفاتهم،يقول رئيس «جمعية عدالة».

وأضاف النويضي الذي كان يتحدث في ندوة نظمها بمدينة فاس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، مساء أول أمس السبت إحياء للذكرى الـ21 لأحداث انتفاضة 14 دجنبر بفاس، اختاروا لها موضوع « سنة عدم الإفلات من العقاب»، أن « ما يزيد من تحديات الدولة بمؤسساتها وأجهزتها وحكومة بنكيران بأغلبيتها وبرلمانها، هو تقرير منظمة العفو الدولية الذي صدر في يناير من العام الماضي، عنونته بـ «الوعود التي لم يتم الوفاء بها»، في إشارة من المنظمة الحقوقية الدولية إلى أن المغرب ما يزال بعيدا عن طي ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وبلوغ الحقيقة والإنصاف «.

واستبعد النويضي «حدوث تنزيل حقيقي لدستور فاتح يوليوز بإرادة فعلية من الدولة أو الحكومة»، حيث دعا إلى «تصعيد الضغط المجتمعي المنظم سواء تمثل في حركة 20 فبراير التي أثنى عليها كثيرا لكونها عجلت في نظره بالإصلاحات المؤسساتية والدستورية، فيما حرص على عدم إقصاء ما سماه «القوى الديمقراطية «التي قال « إنها تواجه أعباء رمي بها الشارع في مرماها لتحقيق مزيد من التقدم الذي بدأته حركة 20 فبراير، لكنه طالبها بضرورة تأهيل منظماتها السياسية والنقابية والجمعوية الموازية والتي ترهلت، كما قال، ولم تعد فاعلة بالشكل المطلوب في مسار الأحداث المتسارعة التي يعرفها المغرب».

واتهم رئيس جمعية «عدالة» الدولة المغربية بعدم وفائها بالالتزامات الدولية التي صادقت عليها في مجال حقوق الإنسان المدنية والسياسية، على رأسها اتفاقية محاربة التعذيب والإفلات من العقاب، مشددا على أن المعايير الدولية ترفض إجراءات العفو في قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتقادم، حيث لا يمكن اليوم، يقول النويضي، أن « نخاطب المنظمات الحقوقية الدولية ونقول لها إنه صدر عفو على الجلادين والضحايا في غياب مسطرة الإنصاف القضائي، لأن

المانوزي و النويضي و المصدق

طلوب من الدولة المغربية هو تسارع إلى المصادقة على تفاقيات الدولية عبر إصلاح نظومة الأمنية وإصلاح

التشريع الجنائي وإلغاء مساطر الحصانة والامتيازات القضائية لضباط الشرطة الذين يتورطون في الانتهاكات

الجسيمة لحقوق الإنسان». وفي معرض حديثه عن الجرائم الاقتصادية ونهب المال العام، اعتبر النويضي احتكار

وقفة لضحايا أهرمومو

نفذ المشاركون في قافلة الحقيقة واليوم الوطني ضد النسيان، اللذين دعا إليهما المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف بمدينة فاس، تكريما لضحايا الأحداث الاجتماعية التي عرفتها المدينة في 14 دجنبر 1990 ، وقفة احتجاجية حمل خلالها المتظاهرون الشموع ورددوا شعارات تمجد الذكرى وتطالب بإنصاف عائلات الضحايا وجبر ضررهم المادي والمعنوي ومساءلة المسؤولين عن سقوط ضحايا والكشف عن مصير المختفين.

وشارك في الوقفة عدد من الفاعلين الحقوقيين وبعض من عائلات الضحايا إلى جانب عائلات ضحايا أحداث أهرمومو والذين حضروا بكثافة إلى فاس للانطلاق في قافلة الحقيقة نحو قرية أهرمومو، مطالبين برد الاعتبار لضحايا هذه الأحداث والذين ما تزال الدولة كما يقولون تصر على وضع ملفاتهم في خانة الحالات الخارجة عن الآجال التي حددتها هيئة الإنصاف والمصالحة ولجان التتبع.

وطالب المتظاهرون الدولة بضرورة تصحيح تعاطيها مع ملف ضحايا أهرمومو وما جره الانقلاب العسكري لسنة 1972 من ويلات آنت على الأخضر واليابس بالمنطقة وعرضت أبناءها لأبشع صور التنكيل والعقاب الجماعي، فيما تنفي الدولة مسؤوليتها لعدم ارتباط ضحايا الأحداث بالاعتقال التعسفي لأسباب سياسية في مقابل مساعي المجلس الوطني لحقوق الإنسان لإيجاد صيغ ملائمة في التعاطي مع ملف ضحايا أهرمومو وجبر ضررهم بعد أن جرى تعويض ضحايا منطقة تاكونيت.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

السلطة من قبل الحاكمين بهدف مراكمة الثروات، دفعهم إلى تعريض المعارضين لهذا الأسلوب في الحكم لانتهاكات جسيمة، مما يستوجب، حسب النويضي، أجرأة وتطبيق النظام الوطني للنزاهة والذي تم تعطيله من قبل أصحاب القرار السياسي مما كرس الإفلات من العقاب في الجرائم الاقتصادية وسط تنامي مطالب شعبية تدعو إلى إسقاط الفساد ومحاسبة المفسدين».

وخلص النويضي إلى استنتاجات وصفها بالمرة وهو يرد على كيفية معالجة ملف «عدم الإفلات من العقاب»، مشددا على أن «جبر الضرر الجماعي والفردي لا يتم طيه عبر دفع الأموال للضحايا، بل عن طريق كشف الحقيقة كاملة غير منقوصة، باعتبارها المحور الأساسي في إشكالية جبر الضرر في قضايا الاختفاء والاعتقال التعسفي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان».

من جهته، توقف ممثل عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عبد الحق المصدق، خلال مداخلته عند أحداث الانتفاضة الاجتماعية التي شهدتها مدينة فاس في 14 دجنبر 1990، حيث كشف في هذا الخصوص أن ضحايا هذه الأحداث شكلوا أكبر عدد بالمقارنة مع الأحداث التي عرفتها مناطق أخرى بالمغرب، حيث أبدى استغرابه من المفارقة القائمة في ملف أحداث 14 دجنبر، قائلا إن « الضحايا الذين وقفت هيئة الإنصاف والمصالحة ولجان المتابعة على ملفاتهم بلغوا 112 حالة، فيما لم تتقدم أمام الهيئة سوى 16 عائلة تطالب بجبر الضرر»، حيث طالب بإطلاق تعبئة شاملة لإقناع باقي العائلات على تتبع ملفات ضحاياها خلال الجولة الثانية من فتح ملفات الانتهاكات الجسيمة في مجال حقوق الإنسان.

وكانت ندوة المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، مناسبة أشهر فيها رئيس المنتدى ورقة جمع ملفات ضحايا الانتهاكات والتحضير لمعارك حقوقية في وجه الدولة وحكومة بنكيران، حيث قال مصطفى المانوزي إن«عائلات ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب والمحاكمات الصورية لن يتسامحوا مع النظام حتى يتم جبر ضرر كل الضحايا والكشف عن حقيقة ملفاتهم ومحاسبة جلاديهم».

وهاجم المانوزي قانون الإرهاب واصفا إياه بالنسخة الجديدة لظهير 1930 «كل ما من شأنه»، مطالبا بإسقاطه وإنهاء كل أشكال الثقافة البوليسية ومخزنة المجتمع وإبعاد الجلادين من ميدان التشريع، بعد أن ضم البرلمان السابق 4 جلادين يشرعون القوانين، على حد تعبير المانوزي الذي تحاشى ذكر أسماء هؤلاء الجلادين.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

خروقات بالجملة وحياد سلبي للسلطة في تقرير حول الانتخابات بالرحامنة

■ عبد الرحمان البصري ■

أصدرت جمعية «حركة التويزة» بابن جرير تقريرا لعملية الملاحظة المستقلة للانتخابات التشريعية بدائرة الرحامنة، بعد أن كانت حصلت على اعتماد من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأشار التقرير إلى الخروقات التي شابت الحملة الانتخابية مثل «تسخير أشخاص من ذوي السوابق في الحملة الانتخابية»، و«رفع بعض الأحزاب (الأصالة والمعاصرة) لشعارات ذات طابع عنصري تمييزي تجاه أحزاب أخرى (حزب الاستقلال) وتجاه مرشحين بعينهم (وكيل لائحة حزب النهضة والفضيلة)»، كما تم «تسجيل أعمال عنف لفظي وجسدي تورطت فيها بعض اللوائح (التجمع الوطني للأحرار، التقدم والاشتراكية، الأصالة والمعاصرة، حزب المؤتمر الوطني الاتحادي)»، و«توظيف المشاريع الملكية للدعاية لحزب الأصالة والمعاصرة وإقحامها في الحملة الانتخابية». وكشف التقرير كذلك «تسخير موظفين جماعيين للدعاية للائحة الجرار، واستعمال مكبرات الصوت بشكل مفرط، خاصة من طرف لائحة الجرار، أمام المستشفى ابن جرير، مما تسبب في إزعاج المرضى وذويهم».

كما سجلت الجمعية «تدخل قوات الأمن لمنع حركة 20 فبراير من الدعوة إلى قاطعة الانتخابات واعتقال حوالي 14 ناشطا منها»، و«منع حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي والحزب الاشتراكي الموحد من توزيع بيانات داعية إلى مقاطعة الانتخابات»

كما سجل التقرير «مشاركة رؤساء الجماعات في الحملة الانتخابية لصالح الأصالة والمعاصرة، واتخاذ بعضهم من المساجد فضاء لهذه الحملة، مثلما حدث في جماعة آيت الطالب نموذجا».

ولم يسلم يوم الاقتراع بدوره من الخروقات، حسب «حركة التويزة»، فقد شابت الفوضى عددا من مكاتب التصويت، إذ تأخر فتح بعضها، فيما تم الشروع في العمل ببعضها الآخر قبل الوقت المحدد، كما تم تسجيل عمليات «تصويت بدون بطاقة وطنية بدعوى أن الدولة تريد نسبة مشاركة كبيرة».

كما عرف يوم الاقتراع توترا كبيرا بسبب اتهام أحد الأفراد من طرف اللوائح المشاركة بتوزيع المال على الناخبين يوم الاقتراع لفائدة حزب الأصالة والمعاصرة، مما أثار حفيظتهم، وهددوا بالانسحاب إذا لم يتم اعتقال الشخص المتهم بتوزيع المال لاستمالة أصوات الناخبين، خاصة بعد ضبط مبالغ مالية وبطاقة المعني بالأمر مكان الحادث، ولم يتم فك هذا التوتر إلا بعد استدعاء عامل الإقليم وعقده اجتماعا مع وكلاء لوائح الأحزاب المعنية.

وتجدر الإشارة إلى أن أحزاب العدالة والتنمية، الاستقلال، جبهة القوى الديمقراطية والنهضة والفضيلة تقدمت بطعون أمام المحكمة الدستورية بالرباط في فوز المرتب ثانيا في لائحة حزب الأصالة والمعاصرة، عبد الفتاح كمال، مستندة لى مقتضيات المادة العاشرة من القانون التنظيمي لمجلس النواب، كون هذا الأخير يعمل موظفا ببلدية ابن جرير.

Revue de Presse de l'Homme

الاتحاد النقابي للنقل الطرقي بوجدة يوجه شكاية إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

وجه الاتحاد النقابي للنقل الطرقي فرع وجدة المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل شكاية إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، واستهل الاتحاد الشكاية التي توصلت ‘‘وجدة فيزيون’’ بنسخة منها بالقول ’’ يشهد الواقع المعيشي في مجال النقل العمومي على استفحال ظاهرة تأجير رخص سيارات الأجرة الذي تسيطر عليه بعض الشخصيات النافذة، وأصحاب الشكارة الذين ليسوا إلا سماسرة للمأذونات، ويستغلوا حاجة السائقين للعمل لإملاء شروط تعسفية تأخذ حقوقهم وتجعلهم دون أية حماية قانونية أو اجتماعية، وذلك بسبب عقود الامتياز التي تمنح في غالب الأحيان لغير أهلها’’، قبل أن يضيف نرى أن الإشكال الحقيقي يكمن في ملف المأذونات، بداية بالأسلوب الغامض الذي تتوزع به عقود ’’ نفس المصدر الامتيازات التي هي في الأصل هبة ملكية تعطى للمعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة، لا تكرى ولا تباع ولا ترهن نهاية بعملية المتاجرة والاستغلال الذي يتعرض له عدد من مهنيي القطاع’’ وساقت شكاية الاتحاد النقابي نموذجا متعلقا بالسائق الذي صدر في حقه حكم قضائي يقضي بإرجاع الرخصة إلى 94207 :لمسلم يحيى الحامل لبطاقة التعريف الوطنية ف مالكها، وهو الحكم الذي وصفته النقابة ’’ بالجائر’’ وذلك لاعتبارات حصرتها في ’’ أن المهني كان يكتري الرخصة من السيد (ب. م) بموجب عقد تجاوز العشر سنوات وانتهت صلاحيته في 23/ 11 / 2009 ومع ذلك وإلى حدود ماي 2011 كان يتوصل الكاري بواجبات الكراء بشكل منتظم مما يعني قبوله الضمني بسريان مفعول العقد’’ وعدم تجديد العقد تقول ,’’الشكاية: ’’ أملاه جشع الحامل للرخصة بدليل انه طلب مقابل تجديده حلاوة قدرها على هواه في 60000 درهم

كما أن الشكاية قالت حول نفس الحالة أن ’’ حامل الرخصة والذي يملك رخصتين للنقل واحدة من الصنف الأول وأخرى من الصنف الثاني بمدينة وجدة وخارج الضوابط القانونية، ما هو بالمعوز ولا هو من قدماء جيش التحرير ولا هو من ذوي .’’الاحتياجات الخاصة

.’’والتمست الشكاية في نهايتها ‘‘إحالة القضية على الجهات المختصة للتأكد من صحة الاقوال

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

آفاق «الحكومة الملتحية» وإكراهات مشهد سياسي مغربي مبلقن

0 Dec 15 2011 by Brahim el Guabli

المصدر موقع مجلة الشعب المغربية

الآن وقد مر بعض الوقت على الانتخابات البرلمانية السابقة لأوانها التي جرت في المغرب في الخامس والعشرين من شهر نوفمبر/تشرين ثاني والتي، كما يعرف الجميع، فاز الإسلاميون خلالها ب 25 بالمئة من المقاعد 395 المشكلة للبرلمان المغربي. فوز اعتبره الكثير من المتتبعين للشأن المغربي والمغاربي والعربي تاريخيا على اعتبار الظروف العامة التي جرت فيها الانتخابات التي وصفت بالشفافية، والحياد شبه المطلق "لأم الوزارات"—الاسم الذي يطلقه المغاربة على وزارة الداخلية نظرا لتشعبها وتداخلها مع كثير من القطاعات الحيوية الأخرى في البلاد وخاصة في زمن الوزير القوي إدريس البصري—التي عهد إليها بتنظيم هذا الاستحقاق التشريعي. هذا الحياد الذي لم يكن إيجابيا كل الوقت في نظر البعض إلا أنه لم يرقى إلى درجة التشكيك في نزاهة الانتخابات ونتائجها. هنا بالضبط، يجب التوقف لإثارة بعض الأسئلة الملحة التي سنحاول الإجابة عنها في هذه المقالة في أفق استكشاف وتحليل المشهد السياسي المغربي من خلال ثوابته ومتغيراته وكذلك في سبيل معرفة طبيعة الظروف والحسابات السياسية الداخلية التي فرضت على المخزن—الاسم المتداول للنظام السياسي في المغرب—السماح بفوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات رغم الحرب الشعواء المعلنة على حركة العدل والإحسان الصوفية مثلا. يحضرنا أيضا سؤال عن مدى قدرة حزب العدالة والتنمية على تحقيق التغيير السياسي الذي يطمح إليه نسبة كبيرة من المغاربة.

فأن يفوز حزب له من العذرية السياسية ما يحول به بين الشعب والمخزن لخمس سنوات أمر لم يفاجئ الذين يعرفون ركائز السياسة المغربية الداخلية المعتمدة أساسا على استقطاب النخب وتوظيفها "التشحيم" محركات ودواليب المخزن حتى يتمكن من الاستمرار طويلا لكن دون المساس بجوهره وعقيدته السياسية المؤسسة على الخضوع المطلق والقبول باحتكار السلطة من قبل المؤسسة الملكية والعاملين معها. بالأمس كان الاتحاد الاشتراكي من خلال حكومة التناوب التوافقي سنة 1998، والآن حان دور العدالة والتنمية بعد فشل سياسة استقطاب الكثير من الأفراد، من اليمين واليسار لفترات معينة لتزويد المخزن بالنفس الضروري لتجاوز "السكتات القلبية" المتتالية، ثم يتم الاستغناء عنهم بمجرد أن تزول الظرفية التي جاؤوا فيها إلى السلطة. فحركة "لكل الديمقراطيين"، التي كانت حركة هجينة جمعت بين اليساريين والليبراليين ورجال الأعمال والأدباء والمعتقلين السياسيين السابقين تحت جبة زميل دراسة سابق للملك، تندرج أيضا في هذا الإطار ولكنها فشلت فشلا ذريعا في هذه المهمة لان حزب الأصالة والمعاصرة المنبثق عنها لم يستطع أن يفوز بأكثر من 47 مقعدا ليحل رابعا رغم الإمكانيات الهائلة المتوفرة له وخزان الأعيان الذي استند إليه. هذه إذن بعض الإشكاليات التي تفرض نفسها على المتتبع للمشهد السياسي المغربي، وتتطلب الغوص قليلا في الانثربولوجية السياسية المغربية لموقعة حزب العدالة والتنمية في المشهد الحزبي المغربي وفهم طبيعة البنيات السياسية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي والتي مازالت مستمرة إلى اليوم وتوظف إلى يومنا هذا في التحكم في الخريطة السياسية وإضعاف المنافسين المحتملين للمؤسسة الملكية.

الانتخابات المغربية الأسئلة المغيبة

المتتبعون للشأن السياسي المغربي لابد أنهم لاحظوا درجة التهليل المرافق لنسبة المشاركة في الانتخابات التي بلغت حسب بيانات الحكومة المغربية 45 بالمئة من مجموع الكتلة الناخبة المسجلة في اللوائح الانتخابية التي يبلغ عددها 6 ملايين. هنا بالضبط مربط الفرس حيث إن بعض المتتبعين رأوا أن الرهانين الأساسيين لهذه الانتخابات هما الشفافية ورفع نسبة المشاركة. الرهان الاول يبدو أنه قد كسب على اعتبار أنه حتى الاحزاب التي "خسرت" في هذه الانتخابات لم تطعن في شرعيتها كما أنها لم تشكك في حياد وزارة الداخلية وأطرها الذين أشرفوا على العملية الانتخابية رغم أن أحزاب اليسار الجذري طالبت بهيئة مستقلة للانتخابات،على الشاكلة التونسية، لتوفير كل ظروف الشفافية. والدليل ذلك نسبة الطعون المتدنية جدا مقارنة مع السنوات السابقة. علاوة على ذلك فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أكد وجود خروقات مختلفة في اقتراع الخامس والعشرين من نوفمبر. أما الرهان الثاني الذي تحدث عنه الاستاذ المعطي منجب فهو رهان نسبة المشاركة لان انتخابات 2007 شكلت انتكاسة كبرى لكل الفاعلين السياسيين المشاركين في الحكم في المغرب لان البرلمان انتخبه 19 في المئة من الناخبين فقط وكان منتظرا،كما جرت العادة في الديمقراطيات العريقة، أن يتم حله والدعوة إلى انتخابات جديدة إلا أن هذا لم يحدث، بل تم اللجوء إلى تأسيس حزب سياسي جديد تحت اسم الاصالة والمعاصرة للدفع بالحياة السياسية قدما وإخراجها من الجمود تحت رئاسة أحد أصدقاء العاهل المغربي وزملائه في الدراسة في المدرسة المولوية (انظر جيمس ليدل).

فانتخابات 2007 أرسلت رسالة قوية إلى الماسكين بزمام السلطة مفادها أن الشعب المغربي سئم من وجود نفس النخب السياسية وتكرار نفس الكرنفال الانتخابي اللذان لايؤديان في نهاية المطاف إلى أي تغيير ملموس على المستوى المعيشي

وتدبير الحياة اليومية للمواطنين، هنا أيضا تجدر الاشارة إلى الرسوم الكاريكاتورية لجريدة المساء وما لعبته من دور في توعية المغاربة بالحاجة إلى نخب سياسية جديدة.

من هنا إذن نفهم الاهمية السياسية لنسبة المشاركة في بلد تعتبر فيه الانتخابات مقياسا لمدى شعبية الماسكين بزمام السلطة واستفتاء على المبادرات التي يأخذونها. فأن تنتقل نسبة المشاركة في انتخابات 25 نوفمبر من 11 بالمائة إلى 45 في بضع ساعات أمر يدعو إلى الاستغراب فعلا. كما أن السؤال الكبير المغيب هو إقصاء مليون شخص من اللوائح الانتخابية التي تمت مراجعتها، بالإضافة إلى عدم تمكين أربعة مليون مغربي القاطنين بالخارج من حقهم في التصويت رغم أنهم سمح لهم بالتصويت في استفتاء تعديل الدستور، بالإضافة إلى هذا فكل المتتبعين يتحدثون عن كون الكتلة الناخبة تتشكل من 22 مليون مغربي وليس فقط ستة ملايين كما يذاع يوميا في الإعلام. فنسبة المشاركة الحقيقية في هذه الانتخابات إذن يجب أن تخضع لمسائلة أكثر.

أما بالنسبة لحرمان المواطنين المغاربة القاطنين بالخارج من حقهم في التصويت المباشر، فهذا إجراء غير ديمقراطي يجد تفسيره في خوف السلطة من عدم القدرة على التحكم في أنواع وطبيعة الناس الذين سيصلون إلى قبة البرلمان من الخارج، خاصة من العدل والإحسان التي تبقى حاضرة وبقوة في بلدان المهجر الأوروبي ذات النسب العالية من المهاجرين المغاربة. هذا ما دفع الماسكين بزمام السلطة إلى وأد إمكانية وصول هذا المكون إلى البرلمان المغربي واستثماره للحصانة التي يوفرها لتقريع النظام، بما يمكن أن يشكله له ذلك من تحديات كبرى على الصعيدين الداخلي والخارجي. هنا أيضا لابد من الإشارة إلى أن تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان أكد أنه في كل المكاتب 847 التي راقبها مراقبوه تم الوقوف على حالتين للتصويت بالوكالة فقط، مما يستدعي، في نظر المجلس، البحث عن طرق بديلة مثل التصويت بالمراسلة أو التصويت الالكتروني. هنا أيضا يظهر أن الهدف ليس ضمان مشاركة المواطنين المغاربة القاطنين بالخارج فقط ولكن التحكم في طبيعة المنتخبين أيضا حتى لا تحدث مفاجآت، وإلا ماذا يمنع المجلس بأن يضمن توصياته اقتراحا التصويت المباشر في بلدان المهجر.

العدالة والتنمية واستمرار المخزن بطرق أخرى

لم يكن فوز حزب العدالة والتنمية ب107 من مقاعد البرلمان مفاجئا نظرا لتظافرعوامل داخلية وخارجية غيرت اللعبة السياسية المغربية وفرضت بعض التنازلات على النظام، ناقشناها في مقال سابق، رغم أنها لم ترقى إلى مستوى القطيعة مع أنماط الحكم السائدة لخمسين سنة منذ استقلال المغرب عن فرنسا إلا أنها أدت إلى وصول ما يسمى بالإسلاميين إلى السلطة لأول مرة. هنا أيضا لابد من القول بأن حزب العدالة والتنمية هو حزب أبناء المخزن ويشكل في عقيدته وجوهره استمرارا لعقيدة مؤسسه ومحتضن الاطر الذين التحقوا به بعدما تعذر عليهم تأسيس حزب سياسي إسلامي: الدكتور الخطيب. هذا الأخير تشير إليه أدبيات الحزب بالرئيس المؤسس وكان لافتا أيضا الزيارة التي قام بها عبد الالاه بن كيران إلى أرملته يوما واحدا بعد تعيينه رئيسا للوزراء. زيارة تحمل، في رأينا، إشارة رمزية لوفاء الحزب لرسالة محتضنهم الذي منحهم سك الغفران للدخول إلى العمل السياسي الشرعي، بعدما رفضت وزارة الداخلية السماح لهم بتأسيس حزب سياسي. ودائما في نفس الإطار، لما سئل رئيس الحكومة المعين عن طبيعة تحالفه مع الحزب الإداري، الحركة الشعبية، اعترف بعظمة لسانه بأن حزبه وحزب الحركة الشعبية ينبثقان من نفس الرحم الذي كانت نواته المحجوبي أحرضان والدكتور الخطيب وزكى الامين العام للحركة الشعبية هذا الطر بقوله إن "حزبه يملك " تاريخا مشتركا ورؤى موحدة مع العدالة والتنمية". فالدكتور الخطيب واحرضان معروفان بقربهما الشديد من القصر، رغم خلافاتهما بعد فرض حالة الاستثناء سنة 1965 وانشقاق الثاني عن الأول (سنة 1967) وتأسيسه الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية التي تحول اسمها إلى العدالة والتنمية سنة 1996. كما أنهما شاركا في تأسيس "الفديك" أو جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية (de la Defense des Institutions Constitutionnelles Le Front) التي ساهمت بقسط وافر في تحريف المسار الديمقراطي بالمغرب بعد إفشال تجربة حكومة عبد الله إبراهيم رغم أنهما يرجع لهما بعض الفضل في محاربة محاولات حزب الاستقلال فرض نظام الحزب الوحيد في المغرب (أنظر جون واتربوري: أمير المؤمنين: دراسة للنخب السياسية المغربية وجون دامس:المشهد السياسي المغربي). لذلك ففوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات ليس مخيفا ولا بالحدث الجليل كما يصفه البعض: أولا، لان الحزب تربى في رحاب المخزن ولا يجادل في ما يسميه الثوابت الوطنية، كما أن إيديولوجيته الدينية تلتقي كثيرا مع الفكر الديني للنظام المغربي بل وتزكي منهج المخزن القائم على الطاعة والولاء وفكرة الرعية وإمارة المؤمنين. علاوة على كل هذا، فهو يحصر مشاكل المغرب في الرشوة وتحسين الظروف المعيشية للناس مما لا يشكل أي خطر على مصالح الماسكين بالسلطة في البلد، لأن لا يتحدث عن الإصلاح السياسي إلا بشكل محتشم. كما أن هذا الخطاب الاقتصادي والاجتماعي سيف ذو حدين يحمل في طياته عوامل القضاء على الحزب نفسه، إذا لم يستطع أن يفي بالوعود التي قدمها للناخبين ويؤدي إلى انتكاسته السياسية، وهناك الكثير من التجارب التي يمكن الاستدلال بها في هذا المضمار ولكن أبرزها هي انتكاسة الاتحاد الاشتراكي منذ انتخابات 2002، إذ تحول من رقم صعب في المعادلة السياسية المغربية إلى حزب يتهافت على استقطاب الأعيان للفوز بمقاعد في البرلمان، ناسيا أو متناسيا إيديولوجيته التقدمية التي منحته هويته الاجتماعية والسياسية وميزته كحزب للجماهير الشعبية في مقابل أحزاب الإدارة التي يشكل الأعيان عمودها الفقري.

فأحزاب اليسار الصغيرة، اليسار الاشتراكي والنهج الديمقراطي وحزب الطليعة الديمقراطي، تشكل مصدر إزعاج كبير للسلطة أكثر من نظائرهم المسمون إسلاميين لانها تتميز بحيويتها وصلابة الإيديولوجية العملانية التي تستند إليها. تهميشها بعد الفوز بالانتخابات سيكون مكلفا جدا لصورة النظام نظرا لتماهي خطابها مع الخطاب الحقوقي والسياسي الكوني، في حين أن خطاب الأحزاب الاسلامية محلي ولايرقي إلى مستوى العالمية وهذا عامل يزيد من ثقة النظام السياسي في نفسه

Reproduction interdite - Droits réservés

لأنه متيقن أن المغاربة لا يريدون النماذج السياسية السائدة في الخليج أو في البلدان التي تحكمها طبقة "إكليروسية" باسم الدين. من هنا، يمكن القول بأن كل ما قيل عن كون العدالة والتنمية سيغير قواعد اللعبة السياسية في المغرب ليس دقيقا ولا ينطلق من فهم سليم للواقع السياسي المغربي ولآليات السلطة التي تستطيع كبح جماحه باستعمال الكثير من الوسائل الناعمة لإفشال مساعيه في القيام بأي تغييرات جذرية غير متوافق عليها إن اكتسب جرأة التفكير في ذلك في المستقبل. فالحقل الديني في المغرب حقل أمير المؤمنين حسب الدستور ولا يمكن لحزب العدالة والتنمية أن يستغل هذا الحقل للقيام بتغييرات على مستوى التشريع أو للتأثير على الحريات الفردية كما يخشى البعض. كما كتب أحد المعلقين فليس مهما أن يفوز العدالة والتنمية بالانتخابات ولكن المهم هو ألا يخسر نفسه. لذلك لا يجب التهويل من حجم هذا الفوز ولا من النتائج السياسية والاقتصادية التي يمكن أن تترتب عنه على اعتبار أنه يشكل فوزا داخل الاستمرارية ولا يمكن أن يحدث أية قطيعة جذرية مع أنماط السلوك السياسي السائدة في البلد. وهنا لابد من قراءة خريطة المتحالفين مع العدالة والتنمية لفهم محدودية التأثير الذي يمكن للحكومة الملتحية أن تحدثه في البلد.

تحالفات "الحكومة الملتحية"

كما أشرنا في الفقرات السابقة، فوز العدالة والتنمية بالانتخابات التي جرت في الخامس والعشرين من شهر نوفمبر بربع مقاعد البرلمان المغربي وتعيين أمينه العام رئيسا للوزراء، الاسم الجديد للوزير الاول، ليس في حد ذاته إنجازا كما يحاول الكثيرون تسويقه لان عوامل كثيرة، لاترتبط بإيديولوجية الحزب ومبادئه، توافرت ومكنته من تحقيق نتيجة لم يسبق أن حققها أي حزب سياسي في تاريخ المغرب. فالمغرب أمامه تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية كثيرة يجب ألا تضيع في خضم الاحتفال ب"نجاح العرس الديمقراطي" كما ألفنا تسميته من طرف الاعلام الرسمي. فالنقاش يجب أن ينصب على مدى توفر الظروف السياسية الذاتية والموضوعية التي ستساعد "هذا القادم الجديد" على الحكم وممارسة السلطة في جو يسمح له بتطبيق "برنامجه السياسي" الذي تقدم على أساسه إلى الانتخابات تحت عنوان " بناء مغرب جديد... مغرب الحرية والكرامة والتنمية والعدالة"، فالمغرب الجديد يجب أن يكون مغربا ديمقراطيا، شفافا، تتوفر فيه العدالة القانونية والاجتماعية وتحترم فيه كرامة المواطنين، على الأقل إذا جاز لنا إعادة قراءة هذا الشعار الانتخابي للحزب.

فتشخيص الحزب، حسب برنامجه الانتخابي توصل إلى أنه رغم ما توفر للحكومة من إمكانيات استثنائية فقد أخفقت في تحقيق التنمية الموعودة وفرطت في التوازنات الاقتصادية التي كلفت الشعب المغربي تضحيات كبيرة. هذا الإخفاق هو نتيجة طبيعية الاختلالات الحادة في مقاربة تدبير الشأن العام والقائمة على التحكم والريع والفساد" ثم يضيف أن معالجته لهذه الإخفاقات ستستند على "الحكامة الجيدة على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والخارجية، والقائمة على الديمقراطية الحقيقية والمسؤولية والمنافسة الشريفة والشفافية والنزاهة المنطلقة من قراءة متجددة لمرجعيتنا الإسلامية وهويتنا المغربية متعددة المكونات من أجل استثمار أمثل للإمكانيات والفرص"، تشخيص مهم للواقع الاقتصادي والاجتماعي ولكنه لا يرقى إلى درجة الحديث عن الذين تسببوا في هذه الكوارث التي تحدث عنها في تشخيصه كما أن طبيعة العلاج الذي يعد به الحزب ليس بالضرورة ناجعا لأن كل الحكومات التي مرت كانت تقول نفس الكلام. الجديد، إذن، في هذا البرنامج الانتخابي هو التأكيد على البعد الإسلامي لمرجعية الحزب السياسية وهذا في نفسه ليس ما يهم المغاربة. لكن كيف للعدالة والتنمية الحكم مع خليط هجين من الأحزاب لا تربطه أي رابطة إيديولوجية أو "قرابة سياسية" إن صح القول؟

الجواب عن هذا السؤال جاء من رئيس الحكومة المعين في أحد اللقاءات التلفزيونية عندما أكد أنهم يفضلون التحالف مع أحزاب الكتلة الديمقراطية وهم أحزاب الاتحاد الاشتراكي والاستقلال والتقدم والاشتراكية. هذه "الكتلة الوطنية" تأسست من قبل حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية (الاتحاد الاشتراكي لاحقا) سنة 1970 كإشارة قوية للملك الراحل الحسن الثاني للتعبير عن سخطهم على الإجراءات التي اتخذها لإنهاء حالة الاستثناء وكتابة دستور جديد منحه سلطات واسعة وللتنديد بأنه " رغم مرور أزيد من أربع عشرة سنة على استقلال المغرب ليست هناك ديمقراطية بسبب سيادة ذوي الامتيازات والاقطاعيين". فاختارت اسم الكتلة لما له من دلالة تاريخية على اعتبار أن "كتلة العمل الوطني" ناضلت ضد الاستعمار الفرنسي في الثلاثينات، مما قد يوحي بأن هذه الأحزاب كانت تعتبر نفسها في حالة حرب سياسية مع شكل جديد من أشكال الطغيان السياسي حسب تحليل جون دامس.

هذه الأحزاب المعروفة بتاريخها السياسي العريق ومشاركة مؤسسيها في حركة التحرر الوطنية تلتقي مع العدالة والتنمية في انبثاقها كلها من رحم حزب الاستقلال الذي تعرض لانشقاقات كثيرة أدت في الأخير إلى وجود كل هذه الأحزاب في الساحة السياسية المغربية. فحزب الاستقلال يتميز بكونه حزبا محافظا سياسيا وعروبيا ثقافيا الشيء الذي يشكل قاسما مشتركا كبيرا بينه وحزب العدالة والتنمية. أما حزب التقدم والاشتراكية الشيوعي سابقا فيبقى هاجسه الأساسي هو الحفاظ على نفسه سياسيا ولن يتأتى له ذلك إلا بدخول الحكومة رغم التناقض الصارخ بين من كان يؤمن بالشيوعية ومن يريد أن يحكم باسم الدين غير أن أمين عام الحزب لم تعوزه التبريرات لتحليل (من الحلال) مبدأ المشاركة في الحكومة الملتحية على أساس الإيمان "الراسخ بأن الحزب كلما وجد نفسه أمام الاختيار بين مصلحته كحزب وبين مصلحة الوطن ككل إلا واختار، دائما وأبدا، الوطن". فمصلحة الوطن يمكن أن تبرر تشكيل تحالف هجين لا يربط بين أعضائه إلا الرغبة في الوصول إلى السلطة مهما كلفت من ثمن وإن كان التفريط في هوية الحزب. فبقاء الأحزاب التي تسرب إليها الأعيان في الحياة السياسية المغربية رهين بمشاركتها في الحكومة وإلا فإن الترحال السياسي يبدأ مباشرة بعد تشكيل الحكومة للالتحاق بالأحزاب التي استطاعت أن تضمن لنفسها تواجدا فيها وهذا في حد ذاته يعكس المأزق السياسي الذي تعيشه الأحزاب السياسية نظرا لعدم استطاعتها تجديد نخبها وتأطير المواطنين لتشكيل قاعدة صلبة من المناضلين والمناضلات باستثناء أحزاب اليسار الصغيرة التي تمتلك ذراعا حقوقية ونقابية قوية.

فحضور حزب أو أحزاب إدارية في حكومة بن كيران واعتماده على أصوات نوابها يمكن أن يسبب لها الكثير من المتاعب—في برلمان لم يسمح نمط الاقتراع المعتمد لانتخابه ببروز قطب سياسي ذو أغلبية مطلقة تمكنه من فرض رؤيته لطريقة الحكم—والأعيان يشكلون ما كان الماريشال ليوطي يسميه "القادة الطبيعيون" (Natural Leaders) والذين يلعبون دورا جوهريا في الحفاظ على التوازنات السياسية في البلد، الأمر الذي شكل أطروحة كتاب ريمي لوفو" الفلاح المغربي: حامي العرش". ف"هوبير ليوطي" كتب "أن الزعماء الطبيعون يقودون والآخرون يطيعون" ومن هنا،حسب تحليل الاستاذ بيير فيرميرن، تم خلق مجموعة من المؤسسات لتأهيل أبناء الأعيان و النتيجة بطبيعة الحال هي تكوين نخبة سياسية مازالت الكثير من رواسبها مستمرة في المشهد السياسي المغربي بعد خمسين سنة من الاستقلال.

ختاما نقول إن حزب العدالة والتنمية يستطيع القيام بحملات للتوعية ضد الرشوة والدعوة إلى تخليق الحياة العامة كما أنه يستطيع اتخاذ بعض الإجراءات الرمزية لتوظيف حملة الشواهد غير أن التحدي الأكبر الذي سيواجهه هو الإصلاح المؤسساتي الضروري لنقل المغرب من الحقبة المخزنية إلى الحقبة الديمقراطية. لذلك لا نعتقد أن الحزب يستطيع المقامرة بمستقبله السياسي(وعلاقته النموذجية مع المخزن) لتغيير الواقع السياسي للمواطنين المغاربة الذين يعقدون عليه آمالا كبرى.إذا كانت هناك حسنة يمكن أن تحسب للتحالف الذي سيشكله الحزب، خاصة إذا تم الاشتغال على تعميقه في المستقبل، هو إمكانية بروز قطب يميني محافظ في مقابل قطب ليبرالي يساري بزعامة الاتحاد الاشتراكي الذي قرر مجلسه الوطني عدم المشاركة في أول "حكومة ملتحية" برئاسة العدالة والتنمية.

يبقى فقط أن نرى طبيعة المعارضة السياسية في البلد خاصة أنها ستتشكل من أحزاب إدارية في معظمها، باستثناء الاتحاد الاشتراكي، وهذا في حد ذاته تحد يواجه بلدا مازال يبحث لنفسه عن هوية سياسية تسمح له بأخذ طريق الديمقراطية الحقة بغض النظر عن تشخيص العدالة والتنمية أن المشاكل التي تعرفها المملكة مرتبطة أساسا بخمس قطاعات هي القضاء والتعليم والبطالة والسكن والصحة". مما قد يعني أن "الحكومة الملتحية" حكومة اجتماعية أكثر منها سياسية.

[" الحكومة الملتحية" عنوان كتاب للدكتور عبد العلوي المدغري]

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme